الدين والدولة - مدخل أخر

إياد البرغوثي

مدير الشبكة العربية للتسامح، رام الله، فلسطين

يبقى السجال في البلدان العربية والاسلامية فيما اذا كانت الدولة الدينية أم الدولية العلمانية هي الاقرب إلى تمثيل طموحات الشعوب. نظرياً لم تثبت الدولة التي تبنت الإسلام منهجاً، أو تلك التي كانت اقرب إلى العلمانية، نجاحاً عملياً في تحقيق تلك الطموحات، أو تحقيق جزء ملحوظ منها.

إذا استعرضنا هذه البلدان من باكستان إلى المغرب، مروراً ببلدان أسيا السوفيتية السابقة والشرق الاوسط وشمال أفريقيا، نجد أنه وبنسب متفاوتة لم يتحقق أي تطور يذكر على الحياة المادية لشعوب هذه الدول، ولا على تطورها الروحي من حيث تطور القيم الايجابية والابتعاد عن السلبية ولا على مستوى الحريات التي يتمتع بها الأفراد والجماعات في تلك البلدان.

بالطبع، يستطيع المناصر للدولة الدينية الادعاء بأن أياً من الدول الموجودة في منطقتنا ليست دينية كما يجب، ولا تتبع المنهج الاسلامي «الصحيح» ويستطيع العلمانيون بدورهم أن يحاججوا أيضا أن أيا من الدول الموجودة في منطقتنا ليست علمانية كما يجب، ولم تكن كذلك في يوم من الايام، حيث كل دول المنطقة بلا استثناء تحمل صبغ دينية تتضح من خلال الدساتير مثل «دين الدولة الاسلام» ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس أو مصدر التشريعات.

حتى الأن غاب النموذج الإقليمي «الاسلامي» بشكليه الديني أو العلماني مما أبقى على مشروعية الجدل النظري بين التيارين. إن استشهاد أي من التيارين، وخاصة العلماني، بنموذج من خارج المنطقة لن يفيد كثيراً لأنه سوف يعزى إلى الخصوصية التي تجعل من المنطقة الاسلامية مختلفة.

فقط النظام التركي الحالي يمكنه أن يشكل استثناء من حيث أنه نظام «علماني» يحكمه حزب اسلامي ويقود الدولة بصورة «ناجحة» فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ودور تركيا في الاقليم.

لكن النموذج التركي لم يرض الحركات الإسلامية العربية تماماً على اعتبار أنه نموذج علماني، ولم يرض الحركات العلمانية العربية على اعتبار أنه نموذج «يحابي» الدين إلى حد بعيد، ويؤسلم المجتمع. ومع ذلك فهو نموذج يستحق الدراسة والاهتمام والنظر في إمكانية الاستفادة منه عند تحديد سمات العلاقة بين الدين والدولة.

على الأقل هو نموذج للإسلاميين يقول بوضوح أنه يمكن إيجاد نظام علماني صريح يصل فيه حزب إسلامي إلى السلطة، بينما دول كثيرة تقول أن دينها الإسلام ويقبع اسلاميوها في السجون.

ان تاريخ الجدل حول العلاقة بين الدين والدولة في بلدان الاقليم العربي والاسلامي يشير الى ثنائية مطلقة. فالعلمانيون بالأساس يقولون بفصل الدين عن الدولة على غرار النموذج الفرنسي، والإسلاميون يقولون إن الدين يجب أن يكون في أقل تقدير الموجه للدولة، وهو يتدخل في تفاصيل حياتها تحت شعار «الاسلام هو الحل».

هذه الورقة تحاول أن تجد حلاً لمسألة التناقض بين هذين الطرحين، وذلك بمحاولة إيجاد مساحة مشتركة بين الطرفين. حلاً توافقياً عملياً يرضي الجميع. وينحاز للمواطنين من خلال الذهاب مباشرة إلى مطالب الناس ورفع مستواهم المعيشي، ويحفظ المساواة بين جميع المواطنين، ويصون الحريات الفردية والجماعية، ويحترم عقائد الجميع بلا استثناء، وعلى قدم المساواة، بعيداً عن الشعارات العريضة، ولكن ليس في تناقض معها. لقد أسمينا تلك الدولة التي تتصف بهذه الصفات دولة «التسامح».

تاريخية العلاقة بين الدين والسياسة في العالم الاسلامي :

باعتقادي أنه رغم التشابه الكبير بين الأديان من حيث الأسس الفلسفية والأهداف العامة، خاصة بين تلك الأديان التي نشأت في منطقتنا، إلا أن الصيرورة التاريخية لكل دين أوجدت بعض الفروقات والخصوصيات الهامة من حيث علاقة الدين بالدولة بالأساس.

هذه الفروقات تكمن فيما يتعلق بالمسيحية والإسلام، وهما الديانتان الأكثر انتشاراً في المنطقة، حيث أن الدولة الرومانية التي كانت امبراطورية متطورة تبنت المسيحية بقرار من الإمبراطور في حين أن الدولة لم تكن موجودة عندما جاء الإسلام، فكان الدين أيديولوجيتها و نبي الإسلام مؤسسها وقائدها. دولة تبنت دين في مرحلة من مراحل تطورها في حالة المسيحية. ودين انشأ دولة، أو تزامن مع إنشائها وتبنته وتبناها في حالة الاسلام.

لذلك كانت الدولة في حالة الإسلام دولة إسلامية، وكانت الأمة أمة المؤمنين، والقائد المؤسس نبي، وخلفائه أمراء للمؤمنين، والمرتد عن الدين خارج عن الامة، وخائن بالمفهوم المعاصر.

ضمن هذا السياق التاريخي نستطيع تفهم الحديث عن الخصوصية الإسلامية عند الحديث عن العلاقة بين الدولة والدين، وحتى بين الدين والسياسة، وتصبح بعض الآراء عن ضرورة فصل العمل السياسي عن الديني كأنها دعوة لإلغاء العلاقة بينهما، بين نشأة الدولة الإسلامية الأولى وبين الشكل المعاصر للدولة.

في فتوى لعلماء سودانيين يمثلون ما يسمى الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة في السودان حول ما سمي بحكم الانتساب الى الاحزاب الكافرة والعلمانية جاء ما يلي : «لقد أمر الله بالتعاون على البر والتقوى، ونهى وحذر من التعاون على الاثم والعدوان، كذلك نهى الشارع الحكيم، المسلم أن يتولى الكفار والمنافقين واعداء الله والدين، وان يكون كل ولاءه لإخوانه المسلمين بقدر إيمانهم وتقواهم، كما أمر الشارع كذلك أتباعه أن يكثروا سواد المسلمين، وان يتجنبوا ويحذروا تكثير سواد الكافرين والمنافقين ومن والاهم.

لهذا فانه لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الأخر الانتساب أو الانتماء والانخراط في الاحزاب الكافرة - نصرانية كانت أم شيوعية أم غير دينية (علمانية) لأي غرض من الأغراض، دنيوي ام استراتيجي، في الجامعات والمعاهد العليا والمدارس أو في

النقابات والاتحادات، أو غيرها من الأحزاب الجماهيرية تحت أي مسمى من المسميات، ومن فعل ذلك فقد ارتكب ناقصاً من نواقص الإسلام، ولا تقبل له صلاة ولا قربى ولا صيام، إن لم يراجع نفسه و يتخلى عن ذلك بتوبة نصوح... وذلك للأدلة التالية... أذكر إخواني المسلمين وأخواتي واحذرهم، من أن لا يستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير، وان لا يؤثروا العاجلة الفانية على الباقية، وأن لا يبيعوا دينهم بعرض من أعراض الدنيا، قل ذلك العرض أم كثر».

هنا يبرز السؤال المعضلة الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النشأة التاريخية للدولة في المنطقة «الإسلامية» في علاقتها بالدين.... والتطور التاريخي الذي جرى على مفهوم الدولة ودورها وكذلك على الأمة. و تعدد و تعقد المفاهيم، وخاصة المفاهيم الدينية وعلاقتها بالتاريخ والمصالح وتشابك «السماوي» مع الارضي.

السؤال هو .... «هل يمكن فصل الدين عن السياسية أو عن الدولة في ظل هذه المعطيات ؟» ... أو حتى هل من الضروري أن نفصل بين الدين والسياسة أو الدولة حتى تستقيم الامور». هل لا بد من ذلك ؟ وهل يمكن ترشيد العلاقة بينهما بحيث يتم الإبقاء على العلاقة ولكن بشكل ايجابي بحيث «يضبط» كل منهما الآخر ويحفظ له دوره، بل ويعززه لصالح الإنسان « الهدف الأساسي المفترض لكل منهما، ذلك الذي عبر عنه تعبيراً صادقاً يستحق التفكير فيه، المرحوم محمود أمين العالم حيث قال : » فلترتبط السياسة بالدين، وليرتبط الدين بالسياسة، فهذه ليست هي القضية، وإنما القضية أن يتحقق هذا لمصلحة تغيير الحياة الإنسانية وتجديدها وتقدمها، لا لتجميدها وتكريس تخلفها وتغييب حقائقها وإطفاء مشاعل العقل والديمقراطية والإبداع والتقدم في مسيرتها».

من اجل ان نفحص واقعية وعمليانية هذا الرأي سنتناول بإيجاز المفهومين الدولة والدين، بمفهومها الحالي ووظيفتهما والقوة المؤثرة فيهما والمتأثرة بهما.

الدولة :

الدولة المعاصرة، أو تلك التي ترغب أن تكون دولة معاصرة، هي دولة مواطنيها بغض النظر عن انتمائاتهم وخصوصياتهم الفكرية والعقائدية أو جنسهم، وهذا يتجسد عملياً بكونها دولة محايدة تجاه هؤلاء المواطنين أيا كانوا. هم يختارون نظامها السياسي على أسس ديمقراطية. الأكثرية والأقلية فيها سياسية متغيرة، أو قابلة لأن تكون كذلك، بحيث تصبح الأكثرية أقلية أو العكس حسب البرامج التي تتبناها وموقف المواطنين منها. وليست أقلية أو أكثرية معطاة سلفاً منذ الولادة، دينية كانت أو جنسية أو إثنية.

الدولة المعاصرة : هي دولة الفرد الحر المستقل الذي ينتظم أو يستطيع أن ينتظم في أحزاب سياسية أو تنظيمات حديثة بملء إرادته. لا دولة القبيلة، ولا الدين، ولا الطائفة. هي دولة كل المواطنين على أي شاكلة كانوا. وليست دولة المؤمنين منهم أو غير المؤمنين، حتى لو كانت النشأة التاريخية لبعض هذه الدول على أساس ديني كما هي الدولة الإسلامية الأولى.

تعترف هذه الدولة أساساً أن مفهوم الأمة المعاصرة تغير ليشمل تنوعاً كبيراً من عقائد مختلفة وديانات مختلفة وأصول قومية مختلفة. وأنها دولة هذه الأمة بعقائد أفرادها المختلفة وديانتهم وطوائفهم ومستوى تقواهم وأصولهم القومية، ويحظر عليها التمييز في دستورها أو قوانينها أو مواقفها وممارساتها بين كل هؤلاء.

لذلك فأن التسامح بمفهومه القروسطي الذي يعني طرفاً سائداً يحكم ويقبل لحسن أخلاقه وكرمه أن يعيش آخرون في كنفه كأهل ذمة أو ضيوفاً مرحبا بهم لا يكفي، فالمطلوب في هذه الحالة هو التسامح بمعناه الحديث الرافض لأي شكل من أشكال العنصرية، والذي يعني المساواة التامة والفرص المتكافئة واحترام حرية الرأي والتعبير والاعتقاد لكل مواطن.

كما ان الدولة المعاصرة تختلف من حيث الوظيفة عن الدولة القديمة، فالدولة الآن وظيفتها حماية مواطنها والنهوض بهم اقتصادياً وثقافياً، وليست وظيفتها تحضير الإنسان لما بعد موته. يستطيع الفرد في الدولة المعاصرة أن يعمل «لآخرته» بالطريقة التي يراها مناسبة. لكن الدولة ليس لها أي دخل بذلك، حيث تنتهي علاقتها به كفرد في اللحظة التي يغيب فيها عن الحياة.

هذا يجب أن يكون واضحاً من أجل أن تنضح علاقة الدولة بالحريات، أو بالامتيازات التي قد تطلب لصالح فئة أخرى. علاقة الدولة هي علاقة بمواطنين أفراد متساوين، وإذا كان لا بد من علاقات بمجموعات كأحزاب وجمعيات ونقابات فهي تصاغ بقوانين بحيث لا يكون هناك أي تمييز بين مواطن وآخر.

إن هذا يعني حياد الدولة، وهي التي يجب أن توفر ذلك الغطاء المحايد الذي تلتقي عليه المكونات المختلفة من مذاهب وعقائد وأفكار وأيديولوجيا متنافرة بحيث تضبط هي كل أشكال الاختلاف والتعارض في انسجام وحياد.

وما دام الحديث هنا عن منطقتنا التي تصف معظم دولها نفسها بأنها دول إسلامية، سواء من خلال الدساتير أو الممارسة أو ما هو مصطلح عليه، فان الامتحان الحقيقي لكون هذه الدول معاصرة وديمقراطية يتمثل في موقفها ليس من الايمان بل من نقيضه، ومن الحريات إجمالاً. ان أي تمييز لصالح المؤمنين يجعل منها دولة ذات طابع ديني وغير ديمقراطية يتمثل في موقفها ليس من الإيمان بل من نقيضه، ومن الحريات إجمالاً. وهذا يصح تماماً عندما يكون هناك أي تمييز لصالح غير المؤمنين فيما يسمى بالدولة العلمانية.

الدين :

النقاش حول الدين يتجلى في مستويات ثلاث، حول جوهره ومنطقه وهذا يجري مع الفلاسفة، وحول النص وتأويلاته مع العلماء، وحول تطبيقاته وانعكاساته مع السياسيين. وفي محاولتنا هذه في البحث عن علاقة إيجابية بين الدين والدولة، والدين والسياسة، ينبغي أن يتم التركيز على المستويين الثاني والثالث دون الحاجة الى الخوض في الخلافات الفلسفية حول الاديان.

وعند الحديث عن الدين ودوره وعلاقاته بالمؤسسات الأخرى ينبغي الاعتراف من حيث المبدأ بالدور الكبير للمقدس في حياة المؤمنين. وهذا لا يعني بالطبع طغيان هذا الدور على مساحات وأفراد لا يشكل لهم هذا المقدس نفس المعنى والأهمية التي يشكلها لدى هؤلاء المؤمنين به.

وفي حالة الإسلام، ربما أكثر من غيره من الأديان، ينبغي الكف عن الحديث أنه ليس في الدين رجال دين ومؤسسة كما هو عليه الحال في المسيحية الكاثوليكية التي تشكل الفاتيكان أعلى مؤسسة فيها. وإذا ما أردنا الذهاب أكثر في هذا الموضوع فأن المؤسسة في حالة الإسلام ليس الأزهر أو النجف أو قم فقط بل تصل الى كل مسجد وامام ورجل دين، وأي شخص ينسب نفسه إلى الدين، وكذلك أية حركة تنسب نفسها الى الدين بما فيها الحركات السياسية، كلها تصبح ناطقة باسم الدين، ورؤياها ومواقفها وطريقة تعاطيها مع الأمور جزء من الدين، والدين عندها كل لا يتجزأ.

أنه لا يمكن الحديث أن الخطيب في المسجد عندما يلقي خطبته فانه ينظر إليه كأي شخص يلقي كلمة. فما يقال وكيف يقال والمكان الذي يتم القول فيه والشخص الذي يقول، كل هذه لها دلالات استثنائية تخرج الأمور من سياقها الدنيوي المباشر الى ما فوق ذلك.

أن الرسالة التي تقال في هذا الإطار ليست دنيوية فقط، وأن كانت في احد جوانبها كذلك. بل هي «فوق دنيوية» مليئة بالمقدس وتحمل في ثناياها ليس أرادة هذا الخطيب فيما يطلب من المصلين، بل ما يمكن أن يفهم أنه الإرادة اللاهية ذاتها. في حديث رجل الدين تختلط الرسالة بالايدولوجيا، والالهي بالإنساني، لدرجة قد يعتبر أي واحد منها وكأنه الآخر. كما ينبغي الاعتراف أيضاً أن المفاهيم المتقابلة «الدين والعلمانية»، ليست على نفس المستوى أو على نفس البعد لا القانوني ولا الاجتماعي بالنسبة للدولة والسياسة، فالعلمانية مفهوم جرى تشويهه عبر فترات طويلة، وهي باعتقادنا من أكثر المفاهيم التي ظلمت وصورت وكأنها ضد الايمان بالضرورة، وتم تناسي تركيزها على الحرية في الايمان «أو عدمه». وبالتالي كان على الدولة في منطقتنا أن تسلك سلوكاً «قانونيا وفعلياً» مضاداً للعلمانية، أو محابياً للمؤمنين.

لقد بحثت الدولة في منطقتنا عن الشرعية خارج أطر الديمقراطية، فكان الدين احد أهم أسس تلك الشرعية، حتى بالنسبة لكثير من الدول التي كانت تعتبر غير دينية « علمانية. »

إن إشكالية العلاقة بين الدين والعلمانية وموقف الدولة منها، يظهر أن الدولة « حتى العلمانية » في منطقتنا لم تتعامل معهما كمفهومين على نفس المستوى من حيث حرية المواطن في اعتماد أي منهما. بل كانت دولة الى جانب التدين وسلوكياته ضد المواقف والسلوكيات المقابلة.

بمعنى أخر إنه في الصراع الفلسفي التاريخي بين قيمتي الحرية والقداسة : وما ترتب عليهما من سلوك، انتصرت الدولة « حتى العلمانية » بتشريعاتها غالباً، وبممارساتها دائماً إلى المقدس الذي يحوي بين ثناياه المحظور والمحرم. فالحرية كقيمة لم تترسخ لدى الدولة الشرقية، وكذلك في المجتمعات الشرقية بالطريقة التي جرت عليها في الغرب، بل بقيت أدنى مستوى من المقدس، وبقي المحظور والحرام أرقى من المسموح والحلال.. لدى الدولة ولدى المجتمع.

إن نظرة تاريخية إلى مفهوم الدين في منطقتنا، يرينا أنه ترسخ في مقابل مفاهيم ثلاث.. ديني- دنيوي، وديني- وطني، فيقال عندنا الحركات الدينية والحركات الوطنية، وديني ليبرالي، بمعنى الموقف من المقدس والحرية كما قلنا. في الحالة الاولى الديني- الدنيوي سيطر الديني على الدنيوي كلياً إلا في عقول بعض المثقفين وغطى الديني كل المساحة وأصبح الدنيوي جزءاً من الديني أو هامشاً له.

في حالة الديني والوطني، شهدنا ونشهد الصراع الأعنف في وقتنا الراهن، وهو الصراع السياسي المتجسد بين الدولة الوطنية وقواها المختلفة والحركات الدينية التي استطاعت الوصول إلى الحكم في بعض الأحيان وفي بعض البلدان، في هذه الحالة ما زال الصراع محتدماً يتقدم كل منهما في أحيان ويتراجع في أحيان أخرى. وهنا نجد أن الدولة العميقة يمكنها أن تتخذ مواقف لغير صالح» الديني».

أما في الحالة الثالثة، حيث الديني في مواجهة الليبرالي، وحيث القداسة في مواجهة الحرية، فاليد العليا للمقدس، من حيث احتلال الفضاء الثقافي وفي ممارسات الدولة بكافة أشكالها. هنا تتحالف الدولة «الاستبدادية» أو «الشمولية» مع الحركات الدينية ومع الجهات المحافظة في المجتمعات من اجل ابقاء الهيمنة ذات الطابع الديني.

هذا يشير الى تلاقي الدين والدولة في مجالي الهيمنة الفكرية والوقوف في وجه الحريات. وقد تختلفان فيما يتعلق في المواقف السياسية. وهذا ما يؤدي في كثير من الاحيان إلى تقاسم في الأدوار، بحيث تقوم الدولة بالتنازل عن المجتمع والفكر «الثقافة» لممثلي المؤسسات والحركات الدينية، في مقابل تسليم تلك المؤسسات لحكم ممثلي الدولة. وتدل التجارب على أن الاشكالات تقع بين الطرفين عندما يختل هذا التوازن أو هذا الاتفاق الضمني.

في السابق كان هذا التوازن يبقى على مساحة داخل المجتمع، وفي أوساط النخب ممثلة أساساً في بعض الأحزاب أكثر من غيرها، لصراع أو تنازع بين أنصار التنوير والحريات وبين ممثلي الفكر الديني، لكن الأمور ذهبت في السنوات الأخيرة لأن يهمين الفكر الديني بمساعدة الدولة على معظم المساحة المجتمعية والفكرية، وذلك بأن سلمت الأحزاب «العلمانية» بهيمنة ذلك الفكر. ولكي تحافظ هدة الأحزاب على بعض تميزها عن الحركات الدينية اقتربت من السلطة أكثر في مواقفها من الحركات الدينية، ومن الفكر الديني في فكرها وسلوكياتها اليومية.

ضمن هذا الوضع أعادت بعض النخب الحزبية والثقافية قراءتها للفكر الديني، وتصالحت معه أكثر، وتمادت في نظرتها الشعبوية تحت شعار كسب الناس والمجتمع، واتخذت من شعار الديمقراطية الذي يتطلب الانتخابات ورضا الجمهور مظلة لتبرير تراجعاتها الفكرية.

في مراجعة لمواقف الحركات السياسية العلمانية في فلسطين من القضايا المجتمعية كالتعليم والمرأة، وجدنا أن تلك الحركات لا تهتم بهذه القضايا من قريب أو بعيد، فلا هي على صلة بصياغة المناهج التعليمية، ولا تذهب إلى ما هو أكثر من الحديث العام عن حقوق المرأة دون الغوص الفعلي في كيفية تحقيق تلك الحقوق. فقط الحركات الاسلامية هي صاحبة الولاية على هذه الامور. في مثل هذه الاجواء، لم تحظ المطالبة بإعادة تدريس الفلسفة في بعض البلدان التي قامت بحذفها بأي تأييد عملي وجدي من قبل الحركات العلمانية واليسارية، مع إدراكها التام لما لذلك من أهمية إستراتيجية في مجال نشر ثقافة الحوار والتعددية والتنوير، وفي محاولة إحداث خرق في جدار الهيمنة الفكرية للمحافظين.

اذاً تتلخص خارطة الاجتماع السياسي في منطقتنا كالتالي : السلطة في مقابل المجتمع... يسلم الإسلاميون للسلطة بحكم الدولة وقوة السلطة، وتسلم السلطة للإسلاميين بالهيمنة الفكرية والاجتماعية على المجتمع، فيكون الاسلاميون «مع المؤسسة الإسلامية» أداة الدولة في بسط هيمنتها الثقافية- السياسية، وتكون الدولة أداة الإسلاميين في بسط هيمنتهم الثقافية الاجتماعية.. وتلتحق بعض القوى المتبقية من يسارية ونخب ليبرالية بتلك السلطة كي لا تحسب على الإسلاميين «الرجعيين»، وبعضها الآخر بذيل الإسلاميين كي لا تحسب على السلطة «التابعة وغير الوطنية»... وهي في الحالتين تبتعد عن الدولة والمجتمع، وتحافظ في أحسن الأحوال على ملائكيتها وطهرها معزولة عن كل شئ.

تحافظ السلطة (الدولة) والإسلاميون على الاتفاق غير المكتوب، السلطة في مقابل المجتمع، بصورة عامة، والسلطة غالباً ما تكون مخلصة لهذا الوضع إلا ما ندر «في حالة سوريا مثلا»، حيث يختل التوازن، وفي هذه الحالة يتحول الإسلام «المعتدل» إلى «متطرف» ويحدث الصراع.

من ناحية الإسلاميين أيضاً فإنهم من فتره لأخرى لا يكتفون بالهيمنة الفكرية على المجتمع ويرغبون بالسيطرة على الدولة، هنا أيضاً تبرز الحركات الدينية المتطرفة» ويحدث الصدام كما هو مع القاعدة والنصرة وغيرها من حركات السلفية الجهادية، وهذا غالباً ما يحدث مع الحركات العابرة للحدود.

برأينا ان الدعوة الى فصل الدين عن الدولة ليست دعوة واقعية في المنطقة العربية، ليس بسبب التاريخ الذي مزج بين الدين والدنيا في الحالة الإسلامية، وإن كان ذلك له بعض الأثر، وكثيراً ما يتخذ ذريعة لعدم قبول ذلك الفصل، بل بسبب التحالف التاريخي والعلاقة الخاصة والتقاسم الوظيفي الذي جمع بين الدين والدولة في المنطقة.

لم تكن الدولة ضد الدين في أي مرحلة من مراحل تطورها في المنطقة العربية، ولم يكن الدين ضد الدولة كذلك، فهما تاريخياً في تطابق أو تحالف إلا في بعض الاستثناءات، لذلك تبدو دعوة العلمانيين للفصل بينهما صرخة في فراغ، فلا الدولة تريد ذلك، ولا الدين، ولا الغالبية العظمى من الناس.

يجب الاعتراف، أن الإشكالات الحاصلة أو التي تحصل من علاقة الدين بالدولة، أو الإحساس بتلك الإشكاليات، هي ليست بذلك الإلحاح الذي وجد تاريخياً في البلدان التي تبنت العلمانية بمختلف أشكالها. حينها شعرت الدولة أن العلاقة بالمؤسسة الدينية تحد من سيادتها وتمنعها من أن تكون ديمقراطية في علاقتها بمواطنيها. أما الدولة في منطقتنا فهي تعزز سيادتها «وشرعيتها» بعلاقتها مع الدين، والدين يرسخ ويعزز ويشرع وجوده بتحالفه مع الدولة.

فقط بعض النخب تشعر بالإشكالات المترتبة، أو التي قد تترتب على وجود الارتباط بين الدين والدولة. وهم يشعرون بذلك بوتائر مختلفة اعتماداً على صعود ظاهرة التدين أو انخفاضها في المجتمع، ومدى تجاوب أو تناغم الدولة مع ذلك.

لقد وجدت الدولة كما وجد الفرد طريقته في الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي سواء في السياسة فيما يتعلق بالدولة، أو في الحياة اليومية فيما يتعلق بالفرد، دون ان يشعر كل منهما بضرورة الفصل بين الدين والدولة بشكل كامل.

فالفرد_ ربما المصريون أنجح من غيرهم في هذا الموضوع _ وجد طريقه في سلوكه اليومي للفصل بين مصالحه وسلوكه وبين منظومته الفكرية الدينية، وكذلك فصلت الدولة، لكن ذلك الفصل لم يضطر لأن يكون فصلاً قطعياً مستمراً بل فصلاً لحظيا، ٍحيث يمكن الانتقال من حالة إلى أخرى بطريقة تلقائية «أوتوماتيكية»، أي دون ان يشعر كل منهما أنه انتقل من حالة إلى أخرى. تماماً كما يحصل في البلعوم عند عملية الفصل بين دخول الطعام والهواء إلى الجسم، بالطبع يجري ذلك «والضمير» لا يلاحظ هذا الانتقال من حالة إلى أخرى، أو يلاحظ لكنه مرتاح تماماً لما يحدث.

هذا كما قلنا يحدث بصورة تلقائية، تجعل الفرد (وكذلك الدولة) علمانيا دنيوياً ودينياً في نفس اللحظة، دون الشعور بالحاجة إلى الاعتراف بالانتقال من مساحة إلى أخرى، ودون أي تأنيب من ضمير، ودون الحاجه إلى المس بالعلاقة العامة بين الدين والدولة.

هذه الحالة يمكن ترسيخها بمزيد من الوعي لها واعتبارها أمراً طبيعياً فرضته تعقيدات الواقع وتغيراته وثبات المرجعية. إنها تتطلب وعياً مشرقياً (شامياً) بحيث لا تبدو وكأنها خيانة للمرجع وتحايلاً عليه وانتهازية غير مقبولة على الأقل أخلاقياً، بل هي اتخاذ وضع تصبح فيه الحياة بكل تفاصيلها ممكنة في الوقت الذي يحافظ فيها على قدسية الإيمان وكأنهما مستويين مختلفين ليس للواحد منها علاقة بالآخر.

اعتقد أيضاً أن حواراً بين مختلف مكونات الشعب ونخبه حول الطرق العملية والواقعية التي يمكن بها النهوض بمستوى الناس يجب أن يبدأ بشكل جدي، بعيداً عن النظريات والإيديولوجيات والعناوين العريضة مثل الديمقراطية هي الحل «أو الإسلام هو الحل»... وغيره. ليؤمن كل طرف بما يؤمن به من أيديولوجيا ويوظفه لإيجاد خطوات عملية لتحسين حياة الناس وتنميتهم وتوسيع هامش حرياتهم وحقوقهم.. عندها ستلتقي الاطراف على معظم المطلوب، متحررين من التمترس خلف عناوينهم الكبيرة وايديولوجياتهم وعقائدهم.

الأمور التي يتم الإتفاق عليها في هذا الحوار يجري تنظيمها وصياغتها في قوانين واقعية وعملية وقابلة للتطبيق دون الإشارة إلى بعدها الإيديولوجي... عند ذلك يتم تحييد التشنج الفكري لكل طرف، دون الإساءة إلى المرجعية الفكرية لأي من الأطراف المشاركة في الحوار.

كل ذلك يفترض أن يجري في جو من التسامح والاعتراف بالآخر بعيداً عن النظرة التقييمية التي تفترض الحكم على الاخر بالصح والخطأ. إنه مجرد موقف مختلف قد ينال استحساناً وقد لا ينال، ولكنه يستحق التفكير فيه، وفي كل الاحوال الايمان بحرية الايمان فيه من قبل المؤمنين فيه حتى لو لم ينل ذلك اعجاب الأطراف الأخرى.

نحن ندرك أن الحل المثالي للعلاقة بين الدين والدولة هو في إبقاء كل منهما في الحيز الذي وجد من أجله أصلاً، وهو أن تعمل الدولة في مجال الدنيا وذلك بالاهتمام بشؤون الشعب ورفعته وتطوره ورقيه، وأن يعمل الدين في مجال سمو الروح والمقدس والتعالي على «سفاسف» الدنيا.

لكن وبما أننا سلمنا بأنه في الظروف الحالية، وضمن ما هو معطى الآن، سواء فيما يتعلق بالدولة أو بالدين أو المجتمع والشعب، فانه لا الدولة ولا الدين جاهزان لهكذا وضع، بل هما كما ذكرنا في علاقة تحالفيه يشعر كل منهما بضرورة توطيد علاقته بالآخر. وأن «الفئة» التي تشعر بأن هذه العلاقة بين الدين والدولة تشكل عبئاً على الشعب ومصالحه وحرياته هي فئة قليلة من المثقفين «المتفلسفين» الذين «ضاقت» عقولهم عن الحديث في المشاكل «الحقيقية» التي تواجه الناس والمجتمع، فذهبوا باتجاهات أخرى ليس لها علاقة بواقع الأمور!

لذلك فإن حل الإشكال الناتج عن علاقة الدين بالدولة، وهو ليس إشكالاً كما ذكرنا إلا عند البعض، يتمثل في إيجاد علاقة رشيدة بينهما، بحيث لا نحتاج الى قطيعة مع الماضي لا تتوافر لها الظروف حالياً كما تتطلب العلمانية الحقيقية. فالظروف الحالية بما نشهد من أزمات، يحضر فيها الماضي بثقله، يكاد يلغي الحاضر بمعطياته الجديدة، ويستبدل المستقبل المنشود باستحضار الماضي كما هو معطى في المخيلة الجماعية للناس.

إن العلاقة بين الثيولوجي والسياسي داخل الحركات الدينية، ربما تشي بضرورة الوقوف إلى جانب السياسي البراغماتي بالضرورة ولو جزئيا، والمعلمن نسبياً بسبب طبيعة عمله التي تتطلب الحوار مع الآخر والتعامل معه والوصول إلى تقاطعات وأنصاف حلول، والابتعاد عن الثيولوجي الأصولي بالضرورة، الذي لا مرجعية له إلا النص، بشكله اللا تاريخي والمسقط إسقاطاً على الحاضر، ويبذل الجهد لإسقاطه على المستقبل أيضاً.

وعلى سبيل المثال، فان دخول حركة حماس معترك العمل السياسي والنضالي الوطني أنزلها « من السماء إلى الأرض » في عملية تعاطيها مع القوى السياسية المحيطة. وبدل لغتها السابقة التي اقتصرت على الدعوة أيام الإخوان والكتل الإسلامية، وعلى العمل السياسي السلبي «واللا وطني» وتقييم العمل الفدائي في ضوء إن كانت الأيدي «متوضئة» أم لا، وإذا كان الذي يسقط في المعركة شهيداً أم غير ذلك، إلى لغة وطنية وعصرية بمجملها، تتحدث عن ضرورة الوحدة أمام الاحتلال، ومخاطبة القوى الدولية. لقد اصبحت حركة حماس حركة سياسية أقرب إلى الواقعية (غير الغيبية) من خلال عملها السياسي بعد أن كانت حركة تطير في عالم المقدس، وتقسم العالم إلى مؤمن وغير مؤمن، والمؤمنين وغير المؤمنين بالطبع درجات.

إذاً فلا مانع، وهو شئ موضوعي في الظروف الحالية، أن يتلازم أو يتقاطع الدين والدولة في أماكن عديدة، وأن تخوض القوى الدينية عالم السياسة. لكن المطلوب هو أن لا يتم ذلك التلاقي على حساب مصالح الشعب وحقوقه وهامش حرياته من ناحية، وأن لا يكون على قاعدة تعميق الفكر الغيبي والرجعي وعلى حساب العلم والمنطق والتجربة.

هذا، ضبط الممارسة السياسية للدين، وضبط الممارسة الدينية للسياسة، يتطلب العمل باتجاهين، اتجاه الدولة التي ينبغي العمل على تعميق ذهابها نحو الديمقراطية، عندها تتوجه الدولة ويتوجه الدين الى تحقيق مصالح الناس الواقعية واليومية سواء على مستوى تحسين معيشة الناس أو تعميق هامش حرياتهم. أو على مستوى الفرد الذي ينبغي أن يدرك أن الإنسان الفرد الذي ينبغي أن يكون محور الفكر كلما تطور ذلك الفكر، وأن العالم يتكون من أفراد لكل حيزه ومجاله المادي والفكري، وأن الإيقاع الضابط للعلاقة بين الأفراد هو التسامح والاعتراف ليس فقط بحرية الآخر بل أيضاً بأهميته من أجل الأنا ومن اجل ال نحن.. من أجل الإنسان ومن أجل الوطن.

يُراقب رجال الدولة بإتباع المزيد من الديمقراطية والمحاسبة والشفافية، لكن كيف ينبغي أن تضبط ممارسات رجال الدين. يتم الحديث عادة عن ضرورة إتباعهم «لتقوى الله» لكن تقوى الله تبقى نظرية إذ أن كل منهم يعتقد أن ما يقوله هي تلك التقوى، فتقسيرات تقوى الله في الواقع العملي لا يقل عن عدد رجال الدين. هنا على الدولة أن تتدخل من خلال القانون لكي تضبط إمكانية «الفلتان» الديني إن جاز التعبير.

لكن الواقع يقول أن الدولة «في منطقتنا» غير معنية بضبط تجاوزات رجال الدين وفوضى الفتاوي حتى لو استطاعت، بل هي مستفيدة من ذلك. كما أن الأحزاب والحركات السياسية حتى التي تسمي نفسها علمانية قررت إعلان هزيمتها من جانب واحد أمام الفكر الديني متطرفاً كان أم معتدلاً. بل عملت لنفسها نظام انذار مبكر بحيث تنسحب من أرض المعركة مع الفكر الديني قبل وقوعها. ولذلك فهي سلمت التعليم والإعلام والأسرة وكل ما هو متعلق بطبيعة المجتمع والفرد للحركات الدينية.

لم يكن مطلوبا من هذه الاحزاب (غير الدينية) ولا النخب المحسوبة عليها أو التي على شاكلتها، أن تنتصر على الفكر الديني أو أن تبسط سيطرتها على المساحة التي يحتلها هذا الفكر بشكل طبيعي. لكن كان المطلوب أن تحافظ على مساحة فكرها هي، ذلك الفكر الذي يفترض أن يمثل جوهر وجودها كحاملة مفترضة للفكر المستنير والتنويري.

الذي حصل أن هؤلاء انقسموا إلى قسمين، الأول انسحب من المعركة قبل حدوثها كما قلنا وتشرنق على نفسه على طريقة السلحفاة عندما تشعر بالخطر، والثاني قرر أن يحافظ على وجوده تنظيمياً بإلغاء نفسه فكرياً، فتبنى الفكر الديني بما في ذلك الطقوس المطلوبة، ظاناً بذلك أنه يصبح تنظيما شعبوياً ترضى عنه الجماهير، فكانت النتيجة أنه خسر أكثر مما ربح، وأول ذلك كان خسارته لذاته.

إذاً من الصعب أن ننتظر الكثير من الأحزاب السياسية غير الدينية فيما يتعلق بالمنافسة (الصراع) أو حتى الحوار مع الفكر الديني. واعتقادنا أن التوجه للحركات السياسية الدينية نفسها من أجل زيادة منسوب السياسية وتخفيف منسوب الفكر الديني فيها هو أمر ضروري لأن ذلك قد يشكل خطوة باتجاه المزيد من عقلنة تلك الحركات.

يفترض، ومن الطبيعي، أنه لا يوجد تطابق كامل بين السياسي «والعالم» في الحركات السياسية الدينية. فالسياسي المتدين ورغم تأثره بالمرجعية الفكرية الدينية، إلا أنه يؤثر ويتأثر أيضاً بالواقع المحيط من قوى وأفراد، وبالتالي فإن حكمه على الأمور لا يعود لاعتباراته الفكرية فقط بل لموازين القوى والظروف المعطاة. أما العالم (رجل الدين) فإنه بتأثر أساساً بالنص، وهو محافظ بالضرورة.

يجتهد رجال السياسة - والمتدينون منهم- في المجال السياسي، أو هكذا يفترض. لكن العلماء يفتون في الدين وفي السياسة والاقتصاد والاجتماع والعلم... وكافة الاشياء. لا تخصص ولا رقيب، وأراؤهم هي ليست أراء أناس عاديين أو حتى غير عاديين، بل تبدو كأنها أراء الدين في ذاته (السماء) في مختلف المواضيع، ولها من القدسية أكثر مما يقوله أي إنسان أخر مهما بلغ من العلم.

لا بد إذن من ضبط لفوضى الفتاوي كما نرى هذه الأيام. خاصة في الوقت الذي أخذت فيه تلك الفتاوى تصل إلي كل بيت من خلال أدوات الإعلام والتواصل الاجتماعي. وأخذت تنعكس سلباً على كثير من القضايا التي تهم حياة الناس، بما فيها النسيج المجتمعي نفسه.

والرقابة على الفتاوي وما يصدر عن رجال الدين من أحكام لا ينبغي أن تترك لضمير رجل الدين نفسه، ولا لمفهومه «لتقوى الله»، ولا لأي شكل من أشكال الرقابة الذاتية رغم أهميتها، إلا أنها لا تصلح، أو على الأقل لا تكفي لإيجاد رقابة حقيقية. بل ينبغي أن تنظم تلك الرقابة بقانون، تحرص الدولة وقوى المجتمع المدني على الالتزام به.

في الدولة الديمقراطية الحديثة توجد عادة سلطات ثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويضاف أحياناً لها سلطة الصحافة (الاعلام) كسلطة رابعة. وتكون الديمقراطية أكبر بقدر ما يوجد من فصل بين السلطات.

لا يوجد ذكر لسلطة الدين، أو سلطة رجال الدين، رغم أنها في العادة في بلداننا هي سلطة السلطات، هي موجودة عند التنفيذ والتشريع والقضاء، وهي الرادعة لها جميعا. لا يكتفي رجال الدين بأن يكونوا سلطة رابعة أو خامسة، بل إن كل رجل دين بغض النظر عن قدراته وموقعة، يعتبر مرشداً أعلى للمجتمع، وكذلك للدولة بشكل أو بآخر.

لذلك لا بد من قانون ينظم سلطة رجال الدين، حيث تلاشى الخط الفاصل بين ضرورة احترامهم وضرورة تقديسهم. هذا القانون ينبغي أن يتعامل مع أفراد الشعب كأفراد متساوين في الحقوق والواجبات. بذلك تضمن المساواة بين الناس ويضمن عدم التمييز بين المواطنين ويضمن للناس الحد الاقصى من حرياتهم. هذا القانون ينبغي أن يتلازم مع إطار فكري وثقافي يشيع المساواة بين الناس، ويؤسس للتسامح واحترام الآخر، ويؤمن بالتعددية والتنوع كمصدر لثراء المجتمع وتقدمه ورقيه.

يفترض أن ينطلق ذلك القانون، والفضاء الثقافي الذي يحيط به، من حقيقة أنه لا يتعامل مع مجتمع من المؤمنين، يقودهم رجال دين قديسون، يفصلون للناس سلوكاً على مقاسهم وحسب رؤياهم، وفكراً يعتقدون إن الإيمان بغيره هو الرذيلة ذاتها.

هنا يتطلب من الدولة قبل أن تهتم بأي شئ آخر، أن تحرص على أن تكون دولة منفتحة، فالانفتاح هو ما يميز الدولة الحديثة. ومن أجل أن تسعى الدولة المنفتحة لخلق مجتمع منفتح أيضاً ينبغي الاهتمام بالتعليم من حيث الجوهر والاسلوب. ذلك هو الأساس الذي ينتج على المدى البعيد إنساناً منفتحاً ومعتدلاً ومبدعاً وواثقاً من نفسه ومن شعبه، ويكون عنصراً ايجابياً يؤمن بإنسانيته كأساس لكل الخصوصيات التي قد تكون■